اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 02-04-2009 رقم العـدد: 15559 رقم الصفحة: 35 مسلسـل: 244 رقم القصاصة: 1

اعتبروه محطة هامة لترسيخ القيم والانفتاح على الثقافة الحقوقية

مهتمون: تقرير حقوق الإنسان يواكب الاصلاح وعصر الشفافية

عبد الله الدايني - جدة

أكد عدد من الكتاب، والمهتمين بالقضايا الحقوقية، أن التقرير الثاني الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتضمن طابع النقد لبعض المؤسسات الحكومية كان شاهدا على عصر الشفافية، الذي نعيشه في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الداعي إلى الإصلاح، لافتين إلى ضرورة توعية المجتمع بمثل هذه الأمور حتى يزيد وعيهم وإدراكهم في مثل هذه الجوانب الحيوية والهامة .

الإرادة القوية

في البداية أشار عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان المهندس عبدالله بن علي سابق إلى أن الإرادة القوية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز يحفظه الله، وأمره بعدم وضع خطوط حمراء أمام الوضوح، والتطوير لأي جهة كانت يعتبر عاملا رئيسيا في إصدار تقرير حقوق الانسان الذي اتسم بالشفافية التي نعيشها في ظل الحكومة الرشيدة، لافتا إلى أنه يجب علينا مجاراة العصر، والسعي في ركب الأمم المتقدمة خصوصا أن الدين الإسلامي الحنيف ينادي بالشفافية وإسداء النصيحة لأنهما جزءان أساسيان في الشورى. وأضاف قائلا: إن الواجب علينا تعميم التقرير الذي حللته صحفنا على المجتمع في شكل مدونات أو مطبوعة أو بأي طريقة أخرى إضافة إلى الدور الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام في نشر مثل هذه الجوانب المهمة، وذلك لتثقيف الناس، وتوعيتهم بالمسائل الحقوقية، مبينا أن هذه خطوة من الخطوات الايجابية التي سنها الملك عبد الله بن عبدالعزيز في مسيرة الإصلاح.

لغة احترافية

إلى ذلك أكد الكاتب والمحامي السعودي عبدالرحمن بن محمد اللاحم على أهمية مثل هذا التقرير الذي اتسم بلغة احترافية، وقانونية، وحقوقية رفيعة استخدمت في صياغته، حيث تناول القضايا التي كانت محل تقدير الجميع مشيرا إلى أنه سيسهم في رفع الوعي الحقوقي للمجتمع. وأضاف: لقد استطاعت الجمعية ومن خلال تقريرها أن تتحرر من ثنائية (الملائكة) و(الشياطين)، فنحن في النهاية مجتمع بشري ينطبق عليه ما ينطبق على بقية المجتمعات من (الخطأ) و(الصواب)،لكن التحدي الحقيقي يكمن في قدرتنا على تعزيز مكامن الصواب ومحاصرة بؤر الخطأ وقدرتنا على تصحيح الانحراف أينما وجد ، بالياتنا الوطنية ، ومن خلال بنيتنا التشريعية، ومؤسساتنا الوطنية ، ويبقى الهدف دائماً في خلق بيئة حقوقية تؤمن للإنسان حياة كريمة تدفعه لأن يتفاعل مع هذا الوطن وآماله التنموية .

سابق: التقرير يعكس درجة الوضوح والشفافية التي نعيشها

عبدالرحمن اللاحم

اللاحم: التحدي الحقيقي في قدرتنا على تصحيح الانحراف

ومضى يقول: بعد التقرير محطة مهمة في طريقنا نحو الانفتاح على الثقافة الحقوقية، والانعتاق من شرنقة الخصوصية التي أعاقت حراكنا، وعطلت الكثير من الجهود نحو تجذير القيم الحقوقية التي أصبحت في عالمنا اليوم قيما مشتركة لا تعترف بالحدود أيا كانت ، لذا فإن الوقت أصبح مناسبا لتجفيف العبء عن الجمعية، وذلك بإنشاء جمعيات مساندة لها، ومتخصصة بأحد الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان كحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وجمعيات خيرية للدفاع عن غير القادرين على دفع أتعاب. وغيرها من الجوانب ذات الصلة بملف حقوق الإنسان .

وبين اللاحم أن من الجوانب المهمة التي تناولها التقرير القراءة في التشريعات المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي رصدت جملة من الأمور المتعارضة في بعض التشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة أو مع بعض المبادئ الحقوقية، واقترحت جملة من التشريعات أو التعديلات على الأنظمة السارية حيث تكمن أهمية هذه الخطوة في أن النص القانوني هو السياج الطبيعي لحقوق الناس، ولابد أن يكون متوازيا مع الحراك الاجتماعي ومتناغما في الوقت ذاته مع النفس التشريعي الدولي فيما يتعلق بالقضايا التي باتت هاجسا دوليا مشتركا، ويأتي في مقدمتها قضايا حقوق الإنسان .

ملاحظات هامة

وإن كان ثمة ملاحظة على تقرير جمعية حقوق الإنسان فهو عدم تناول بعض الممارسات التي صدرت من بعض الجماعات إزاء بعض الأنشطة الثقافية سواء بأعمال بدنية تستهدف منع إقامة تلك الأنشطة بآليات غير قانونية، أو ببيانات تحريضية أصدرت ضد مجموعة من المثقفين، والمفكرين وطالبت بمصادرة حقهم في الرأي والتعبير عنه حيث إن هذا السلوك ما زلنا

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 02-04-2009 رقم العـدد: 15559 رقم الصفحة: 35 مسلسـل: 244 رقم القصاصة: 2

نعتقد أنه ينال من حرية الرأي والتفكير خصوصا أنه أصبح ظاهرة تتنامى بشكل مطرد، فانتهاك حقوق الإنسان كما يكون من الجهاز الحكومي، فإنه أيضا قد يقع من تيارات فكرية، أو قوى اجتماعية معينة الأمر الذي يحتم التصدي له بذات الحزم الذي يتصدى به للتجاوزات الصادرة من الجهات الرسمية.

حرية الرأي

وقال الكاتب السعودي محمد المختار الفال إن التقرير اهتم بقضية المشاركة، وحرية الرأي، لذلك فإنه يستحق تحية، وترحيب الجميع لأنه لم يحد عن منهج الاعتدال، والمهنية المعتمدة على نصوص الأنظمة، والوقائع على الأرض ولم يتخل عن الشجاعة الواعية التي تدرك أنها تعمل لصالح هذا الوطن الكبير وأن تصويب أخطاء بعض أجهزته وأفراده هو عمل وطني يصب في وعاء سمعته ومكانته، ورفعة أهله، والتحية المستحقة لا تحول دون إبداء الرأي فيما نعتقد أنه يعيق دور الجمعية، ويوفر جهودها لمهمتها الأساسية. ويبدو أن قراء التقرير، وتعدد حقوله وتشعب نطاقه هو نتيجة لحداثة هذا النشاط، وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا فلا يزال أمام الجمعية الكثير مما يمكنها أن تكتشفه في نطاق تردي بعض الخدمات، وأخطاء بعض الجهات وتساءل قائلا: هل من مصلحة العمل الحقوقي أن تفتح الجمعية أبوابها ونشاطها لجميع مظاهر الحياة في المملكة من نظام المرور إلى الأوضاع المعيشية، ومكافحة الفساد الإداري، وتتبع مظاهر الاعتداء على المال العام، ومعالجة مستوى الخدمات الصحية وعدم التوازن التنموي في المناطق، وهو ما يمس جزءا مهما من حقوق وحريات الناس إلى اقتراح إصلاح نظام القضاء، وتحديد سلطات هيئة الأمر بالمعروف، وحق المشاركة والدخول في تفاصيل نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية؟

محمد المختار

توزيع المشاريع

وأضاف: لا أحد يشك في أهمية كل القضايا التي تطرق لها التقرير لكن أعتقد أن اتساع دائرة الاهتمام سيفقد الجمعية ميزة التركيز، فالمملكة بلاد شاسعة، ومترامية الأطراف، وجهاز خدماتها متعدد ومتداخل العلاقات وانشغال الجمعية بكل قضاياه قد يصرفها عن مهمتها الأساسية - في مفهومه المعاصر - حقوق الإنسان - في مفهومه المعاصر. كما أنه لا أحد ينكر أهمية توظيف المرأة والشباب وإصلاح التعليم وتوفير الخدمات الصحية، وإعادة النظر في تطوير الأنظمة الإدارية، وتوزيع مشاريع التنمية على كل مناطق المملكة بما يضمن المساواة. وقد يرى البعض أن لكل بلد مشاكله، واحتياجاته في حقوق الإنسان، وأن بلادنا في هذه المرحلة، تحتاج إلى جمعية حقوقية تضع قضايا التنمية في مقدمة اهتماماتها، كما أرى أن تطوير الأنظمة الإدارية، وإصلاح التعليم وتطوير الخدمات الصحية ومعالجة الأخطاء الطبية، وتحسين الخدمات البلدية مهمة موكلة إلى أجهزة إدارية لديها خبراء متخصصون ليس بإمكان الجمعية أن تدقق أعمالهم وسيقتصر دورها على الإشارة إلى أهمية الإصلاح، وهذه مهمة الإعلام وهي ذراع حقوقية تساعد الدولة على التنمية، وأود أن أستشهد بما قاله تقرير الجمعية عن تراجع الحوار الوطني، عن مهامه الأساسية حين تحول إلى القضايا الخدمية.

الدخيل: وزارة الداخلية ساهمت في تسهيل مهام الجمعية

وأقول لأصدقائنا في الجمعية إذا فتحتم كل (ملفات) الأخطاء الإدارية في هذه البلاد فستتعثرون في أضابير نقل المعلمات، وحوادث السير. وأخشى عليكم من الوقوع في الحفر المفتوحة في بعض المدن. وغير ذلك سيصرفكم عن القضايا الحقوقية المفصلية التي تحتاج إلى جهودكم ويحتاجها المجتمع، والوطن لأنها ستساعد القيادة على المضي قدما في طريق الإصلاح الذي خطت على دربه وعزمت على تنفيذه.

تركي الدخيل

ووصف الكاتب السعودي تركي الدخيل التقرير بأنه كان جريئا يؤكد أن جمعية حقوق الإنسان في السعودية كانت تقوم طوال العام بتواصل رائع بين شكاوى المواطنين، والرقابة على أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بالمحافظة على حقوق الإنسان وصيانتها.

الفال: الأسلوب لم يحد عن منهج الاعتدال ولم يتخل عن الشجاعة

وأضاف: أن التقرير أكد على تعاون مثمر من وزارة الداخلية مع الجمعية، كأكثر القطاعات الحكومية تعاونا، التي أدت أداء رائعا، وتطورت في تعاطيها مع الإعلام أولا من خلال تعيين ناطق باسمها، ثم في تسهيل مهام عمل جمعية حقوق الإنسان.

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 02-04-2009 | رقم العـدد: 15559 | رقم الصفحة: 35 | مسلسـل: 244 | رقم القصاصة: 3

التركي: ابراز المخالفات علاج لها

خلا من نقد وسائل الإعلام

د. عبدالعزيز التركي

علق المحامي والمستشار القانوني الدكتور عبد العزيز بن عبد المحسن التركي قائلا: إن الشفافية في الحديث عن الواقع ومعالجة الأخطاء والمخالفات، إضافة إلى عدم التدخلات التي تظلم أحد الأطراف ضد الآخر، هذه وغيرها جزء من العلاج، كما أن إعطاء كل فرد حق التعبير عن حقه الشخصي ضد أي معتد على ماله أو عرضه أو نفسه من أي فرد أو أية جهة أخرى يقلل من الاعتداءات ويحفظ الحقوق. ولقد كشف تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السنوي الثاني الكثير من الانتقادات للأجهزة الحكومية، والهدف من إبراز هذه المخالفات هو العلاج لها وتصحيح المسار للجهة المعنية، ومن واجب كل هيئة أو جهة حكومية وردت عليها هذه الملاحظات أن تسعى جهدها وتستعين بالجهات الأخرى المختصة لمعالجة مثل هذه الأخطاء والمخالفات، مشيرا إلى أن الخطأ ليس عيبا لكن العيب في الاستمرار في التبرير غير الصحيح له أو عدم الاكتراث لملاحظات الآخرين ونقدهم.

صلاح الدين: شفافية التقرير نابعة من المجتمع

محمد صلاح الدين

ويؤكد الكاتب محمد صلاح الدين على أهمية صدور التقرير الحالي للجمعية لافتا إلى أنه امتاز بقدر كبير من الصراحة والشفافية والنقد، الذي شمل العديد من أجهزة الدولة.

وأرجع صدور التقرير بهذه الشفافية من الجمعية لأنها جزء من المجتمع، وبفريضتين أساسيتين من فرائض الكفاية في الإسلام، وهما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، انطلاقا من قوله عز وجل (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)، ثم النصيحة التي افترضها الإسلام على الناس لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، كما جاء في الحديث الشريف.

ومن ثم فإن مجتمعنا لا يحتاج لمواعظ خارجية عن حقوق الإنسان، ولا محاضرات من وراء الحدود عن الحريات والديمقراطية.

وأضاف: لقد ارتبطت فريضة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك النصيحة، في أذهان البعض بالجوانب الخلقية والسلوكية من حياة الناس، وهذا خطأ بالغ، لأن هذه الفريضة الكبرى التي تمثل دعامة من أهم دعامات المجتمع المسلم، إنما تشمل في جوهرها كل شأن من شؤون الأمة، وكل قضية من قضايا المجتمع، وتتعلق بكل أمر من أمور الناس، مهما اختلفت صور أدائها ووسائله، وفي مقدمة ذلك وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها.